

## «سابراك»

# ... عودة أهوال بندر

ينكب السعوديون هذه الايام على إعادة هلاء الفراغ الذي أحدثه إخراج بندر بن سلطان من لعبة التشبيك مع دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، بعد تلهس الحاجة إلى ضرورة استعادة التغلغل في مراكز النفوذ بواشنطن من جهة، وتحسين صورة النظام السعودي في الداخل الأميركي من جهة ثانية، وذلك على خلفية ما تمر به العلاقة بين الحليفين من فتور وتضعف. يتجلى هذا الأمر من خلال إنشاء لوبي سعودي، لجنة شؤون العلاقات العامة السعودية الأميركية «سابراك»، بالتوازي وحملة تعاقد مع شركات العلاقات العامة

### خليف كوثرائي

ثمة تطورات في السنوات الأخيرة شهدها ميدان جماعات الضغط والحملات في الولايات المتحدة، بينها دخول متمولين جدد إلى جانب العائلات الثرية المعروفة بدعمها المالي للأنشطة السياسية والانتخابية (ويلكس، ميرسر، توبي نيويغيبير...)، وفق تحقيق لصحيفة «نيويورك تايمز» تناول العائلات الممولة للانتخابات الرئاسية المرتقبة. جديد آخر تمثل بتفعيل بعض النوادي أو إنشاء لوبيات جديدة لدول في الشرق الأوسط.

برز على هذا الصعيد بعض النوادي الإيرانية، التي جرى الحديث عن مساهمتها في تسويق الإتفاق النووي الإيراني، على الرغم من أنه يتعذر العثور على نادر للضغط السياسي، يعمل وفق رؤية النظام الإيراني، بل إن أشهر هذه النوادي نشطت في الدعاية ضد بعض مؤسسات هذا النظام، وبعضها تلقى أموالاً حكومية مما يسمى

برامج دعم الديمقراطية في أميركا. ولو كان ذلك لا يمنع تعاطف ذوي الأصول الإيرانية مع بلادهم في الملف النووي، حتى وصل الأمر ببعض المتابعين أن يصف توقيع الإتفاق بأنه انتصار تاريخي للوبي الإيراني على اللوبي الإسرائيلي. باي حال فإن بعض الأنظمة العربية متأثراً بالتقارير التي تتحدث عن أدوار لجماعات ضغط إيرانية داخل الولايات المتحدة من جهة، ولحاجته إلى محاربة خصومه العرب من جهة أخرى، عمد إلى تنظيم عمل الضغط

16 آذار المقبل  
موعد إطلاق اللوبي  
السعودي «سابراك»

السياسي في الولايات المتحدة، الإمارات مثلاً مولت نادياً جديداً (معهد دول الخليج العربي) في واشنطن، عمل على ضرب دولة قطر وتشويه سمعتها في أميركا، بحسب مقال في «نيويورك تايمز». أمّا النظام السعودي، فمن الجلي أن سعيه في تنظيم العمل السياسي الضاغط والتغلغل إلى دوائر القرار الأميركي، وإعادة هيكلة هذه القنوات، محكوم بهاجس ما يعده خسارة أمام تسويق مشروع الإتفاق النووي مع طهران، إلى جانب مواصلة محاولات تحسين صورة المملكة ومجابهة الإنتقادات المتصاعدة لها في الأونة الأخيرة داخل الولايات المتحدة. وبالطبع ليس من ضمن الحسابات -كما يحلو لبعض الكتاب السعوديين أن يروج- مجابهة اللوبي الإسرائيلي الذي عانى العرب تفزده في العمل داخل أميركا، يكفي دليلاً على ذلك أن تستيقظ السعودية لهذا المشروع بعد كل هذه السنين. في الواقع ما يجري الآن ما هو إلا استكمال للعمل السعودي السابق،

هدف المنظمة لتقيف المواطن الأميركي حول العلاقات السعودية الأميركية (الأخبار)

(وَقَّع بندر عقداً بقيمة 3,2 ملايين دولار مع مؤسسة «غورفيز ام اس ال غروب» لتجميل صورة نظامه بعد الهجمات)، فما كان يجمع البلدين من مصالح لم يكن على درجة يرقى إليها الإلتباس أو تتطلب شيئاً من نقاش أميركي داخلي. في الأونة الأخيرة يتحسس السعوديون تغيراً في نظرة حلفائهم

وإعادة لهيكلته وتنظيمه وفق الآليات المتعارف عليها حديثاً. هذا العمل لم يحتج إلى الكثير من الجهود في الفترة التي كان فيها بندر بن سلطان سفيراً للرياض في واشنطن (1983-2005)، وإن كانت مهمة الأمير المعروف بعلاقاته العميقة مع الأميركيين، تعقدت أكثر في أعقاب أحداث 11 أيلول

## السعودية تودّع عقود الرفاه

بات السعوديون يعيشون بالفعل واقعاً مختلفاً عن ذلك الذي تنعموا به خلال العقود التي خلت، عقود النفط الغالي الثمن. إنتهى الآن الزمن الذي وزعت فيه العائلة المالكة ريع النفط سخاء، ممولت الخدمات الاجتماعية المجانية أو شبه المجانية، والوظائف الحكومية السهلة والمجزية، وأسعار الطاقة الرخيصة... دون أن تفرض ضرائب حتى

### فراس أبو مصلح

سياسات «التقشف» التي انتهجها الحكم الجديد تحت وطأة انهيار أسعار النفط المستمر منذ حزيران 2014، والتي قادها ولي ولي العهد، محمد بن سلمان، مثلت قطيعة مع ما ألفه السعوديون طوال السنين

الماضية. ويجدر الإنتباه إلى أن الجيل الفتى من السعوديين، الذي يمثل النسبة الكبرى من المجتمع، هو الأكثر تأثراً بصدمة التحول السريع، حيث ضاقت الفرص أمام أفرادها للحصول على المنح الدراسية الجامعية، كما ضاقت أمامهم فرص العمل في القطاع العام، فاصطدموا بمتطلبات «سوق العمل» لدى القطاع الخاص، التي أخفق التعليم العام بإعدادهم لتلبيةها؛ فوجد هؤلاء أنفسهم في منافسة غير متكافئة مع العمال المهرة الأجانب، الأفضل إعداداً والأقل أجراً. أما حديث المسؤولين السعوديين عن أن انهيار أسعار النفط مثل «فرصة» لتطبيق السياسة الجديدة، التي شهدت البلاد محاولات لتفعيل بعض عناصرها في السنوات الماضية (تحت ضغط البنك الدولي خاصة)، فهو من قبيل المكابرة، في أحسن الأحوال. في مؤشر ذي مغزى، خفضت مؤسسة «ستاندارد آند بوروز» قبل أيام التصنيف

مغامراتها، ما يرفع المخاطر حتى أكثر. وينقل الكاتب في مجلة «بزنس إنسايدر»، مايلز أدلاند، عن «ستاندارد آند بوروز» تقدير الأخيرة، في بيان أصدرته يوم الأربعاء الماضي، أن اتفاق المملكة مع روسيا وفنزويلا وقطر على تجميد إنتاج النفط الخام «لن يؤثر على توقع المؤسسة أن تراوح أسعار النفط عند معدل 40 دولاراً للبرميل العام الجاري، وبالتالي لن تحسن من وضع المالية العامة السعودية إلا القليل»، فيما تفترض المملكة في حسابات موازنتها أن يحوم سعر برميل النفط حول 45 دولاراً. ويقول أدلاند إن إجراءات السعودية هذه «لاقت أذناً صماء في السوق وعند المحللين»، ناقلاً عن «ستاندارد آند بوروز» ملاحظتها أن تجميد مستوى إنتاج النفط «من شأنه أن يحصل عند مستويات قياسية، بالنسبة لروسيا والسعودية»، وبالتالي فإن أثر ذلك على الأسعار سيكون محدوداً جداً.

وكان من الإجراءات الإنكماشية السعودية، إلى جانب تجميد مشاريع عامة وفرض أسقف على إنفاق مختلف الوزارات، وخفض الدعم لسلع إستهلاكية رئيسية، خفض الإنفاق على خدمات إجتماعية عدة. ففي قطاع التعليم، قلصت الرياض برنامج صندوق الملك عبدالله لمنج الدراسة الجامعية في الخارج، الذي مول دراسة حوالي 200 ألف طالب عام 2015. وبحسب ما كتبت إيفانا كوتاسوفا في موقع «سي إن إن موني»، في التاسع من الشهر الجاري، فإن الحكومة أجبرت على تشديد شروط منج البرنامج ذي قيمة 6 مليارات دولار، لتقتصر على مرتادي الجامعات المئة الأولى عالمياً. وفيما لم توضح الحكومة حجم الخفض في نفقات البرنامج، أعلنت أن الشروط الجديدة تأتي في سياق مساعيها لخفض الإنفاق الإجمالي على التعليم بواقع 12 في العام الجاري. وحتى مع الخفض في عدد المتخرجين المحتملين، ينقل الكاتب